

التأمين في مصر وإنشاء شركة مصر للتأمين

نبذة عن التأمين :

عرفت المادة (٧٤٧) من القانون المدني رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨ التأمين بأنه " عقد يلتزم المؤمن (جهة التأمين) بمقتضاه أن يؤدي إلى المؤمن له أو إلى المستفيد الذي أشرط التأمين لصالحه مبلغاً من المال أو إيراداً" (مرتّب) أو أي عوض مالي آخر في حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين بالعقد وذلك في نظير قسط أو أية دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن.

هناك فرق بين نظام التأمين وبين عقد التأمين (البوليصة أو الوثيقة) ، كوسيلة قانونية لتحقيق أهداف النظام وتطبيقه نظام التأمين : يفرق شراح القانون بين نظرية التأمين وعقد التأمين، فنظرية التأمين كما يقول الدكتور عبد الرزاق السنهوري " ليست إلا تعاوناً منظماً تنظيماً دقيقاً بين عدد كبير من الناس معرضين جميعاً لخطر واحد، حتى إذا تحقق الخطر بالنسبة لبعضهم ، تعاون الجميع في مواجهته، بتضحية قليلة يبذلها كل منهم ، يتلافون بها أضراراً جسيمة تحيق بمن نزل الخطر به منهم ، فالتأمين إذن تعاون محمود ، تعاون على البر والتقوى .

عقد التأمين :

تعريف عقد التأمين باعتباره الصيغة القانونية لتحقيق التعاون الذي يهدف إليه نظام التأمين فعقد التأمين هو الوسيلة العملية لتنفيذ فكرته وتحقيق أغراضه .

ولقد عرفت المادة ٧٤٧ من التقنين المدني المصري التأمين بأنه : " عقد يلزم شركة التأمين بمقتضاه أن تؤدي إلي المؤمن عليه أو المستفيد الذي عقد التأمين لصالحه مبلغا من المال أو أي عوض مالي آخر . في حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين في العقد . وذلك نظير قسط أو أية دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن عليه لشركة التأمين .

نشأة التأمين في العالم

عرفت البشرية التأمين منذ قدم التاريخ في صورة التكافل بين أفراد المجتمع لمواجهة تكاليف باهظة بالنسبة للفرد الواحد مثل تكافل الأسر الفرعونية لمواجهة تكاليف التحنيط أو تكافل التجار العرب في مواجهة خسائر رحلات الصيف والشتاء .

أما تاريخ ظهور التأمين بمعناه الفني الحديث فيرجع إلى أواخر القرن الرابع عشر الميلادي في أوروبا بدأ " بالتأمين البحري ثم التأمين ضد الحريق بعد حريق لندن الشهير عام ١٩٦٦ الذي أتى على ١٣٠٠٠ منزل ثم انتشر هذا التأمين فيما بعد في ألمانيا وفرنسا وأمريكا .

ثم ظهر التأمين على الحياة فيما بعد كنظام تابع للتأمين البحري على حياة البحارة ضد الحوادث البحرية وهجمات القراصنة ثم تطورت تأمينات الحياة وانتشرت نتيجة الثورة الصناعية واستخدام الماكينات وخطورتها على العمال.

التأمين في مصر

أما في مصر فقد بدأ التأمين بها خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر مع الشركات الأجنبية لتقديم الغطاء التأميني لإنتاج وإدارة القطن. ومع مطلع القرن العشرين بدأت الشركات المشتركة تظهر في مصر وتأسست الشركة الأهلية للتأمين بالإسكندرية سنة ١٩٠٠ ثم شركة الإسكندرية للتأمين سنة ١٩٢٨ ثم شركة الشرق للتأمين سنة ١٩٣١ ثم شركة مصر للتأمين ١٩٣٤ وبعد حرب ١٩٥٦ تمت تصفية الشركات الفرنسية والانجليزية ثم تم تأميم جميع الشركات في ١٩٦١ بعد أن تم إنشاء الشركة المصرية لإعادة التأمين عام ١٩٥٨ .

أصبح سوق التأمين المصري قاصراً على ثلاث شركات للتأمين المباشر تمتلكها الدولة بالكامل وهي : التأمين الأهلية و الشرق للتأمين و مصر للتأمين بالإضافة إلى شركة متخصصة في إعادة التأمين هي المصرية لإعادة التأمين .

مع سياسة الانفتاح الاقتصادي وبموجب قانون الاستثمار رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٤ بدأ السماح بإنشاء شركات التأمين الخاصة والتي بلغت نحو ٢٠ شركة جديدة.

إنشاء شركة مصر للتأمين

تأسست شركة مصر للتأمين على يد رائد الاقتصاد الوطنى محمد طلعت حرب كأول شركة تأمين مصرية بموجب المرسوم الملكى الصادر فى ١٤ يناير ١٩٣٤ .

تخضع الشركة لأحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته بإصدار قانون الاشراف والرقابة على التأمين فى مصر ولائحته التنفيذية وقانون هيئات القطاع العام وشركاته رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ ولائحته التنفيذية.

بصدور قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٢٤٦ لسنة ٢٠٠٦ بتاريخ ٢٠٠٦/٧/١٥ بتأسيس الشركة القابضة للتأمين ، تم تحويل شركات التأمين العامة - ومن ثم شركة مصر للتأمين - من الخضوع للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ الى شركات تابعة خاضعة لأحكام القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ بشأن شركات قطاع الأعمال العام ولائحته التنفيذية.

بتاريخ ٢٠٠٧/٩/٢٤ تم موافقة الجمعية العمومية الغير عادية لشركة مصر للتأمين على اندماج شركة الشرق للتأمين والشركة المصرية لإعادة التأمين بقيمتها الدفترية فى ٢٠٠٧/٦/٣٠ فى شركة مصر للتأمين. ولمواكبة تعديلات قانون الإشراف والرقابة رقم ١١٠ لسنة ٢٠٠٨ بالفصل بين نشاطى تأمينات الممتلكات وتأمينات الحياة من خلال شركة مستقلة لكل نشاط ، ولإعادة هيكلة شركات التأمين المملوكة للدولة ، تم نقل محفظة تأمينات الممتلكات والمسئوليات من شركة التأمين الأهلية الى شركة

مصر للتأمين بدأً من ٢٠٠٩/٧/١ لتتخصص شركة التأمين الأهلية فى ممارسة نشاط تأمينات المعاشات والطبى وتأمينات الحياة الجماعية.

تم نقل الفروع الخارجية لشركة التأمين الأهلية فى دولتى قطر والكويت الى شركة مصر للتأمين ، وذلك لتعظيم الاستفادة من خبراتها فى ترويج خدمات إعادة التأمين داخل هذه الأسواق.

نشاط الشركة

- تزاوّل شركة مصر للتأمين أعمال التأمين وإعادة التأمين (أشخاص - ممتلكات ومسئوليات) وكذلك الأنشطة الاستثمارية المرتبطة بأنشطتها التأمينية ، وهى الشركة الرائدة بسوق التأمين المصري وهى من كبرى الشركات التأمينية فى الشرق الأوسط.
- الشركة حاصلة على تقدير A- من اكبر مؤسسات التقييم فى العالم.
- بلغت قيمة أصول الشركة فى ٢٠٠٨/٦/٣٠ (آخر ميزانية معتمدة) حوالي ٢٣ مليار جنيه مصرى (٣,٨ مليار دولار) ، وبلغت الأرباح فى ٢٠٠٨/٦/٣٠ حوالي ٨٥٠ مليون جنيه.
- الشركة حاصلة على شهادة الايزو ٩٠٠١ لجميع قطاعاتها الفنية والإدارية والمالية.
- تزاوّل الشركة نشاطها من خلال مركزها الرئيسى وعدد ٨ مناطق وفروع يبلغ عددها ١٧٢ فرع منتشرة فى جميع انحاء الجمهورية، بالإضافة الى فرعين بدولتى قطر والكويت.

- لدى الشركة أفضل الخبرات البشرية فى السوق المصرى ، وعمالة إدارية وإنتاجية مؤهلة بلغ عددها فى ٢٠٠٩/٦/٣٠ حوالى ٤٨٣٤ موظف وعامل ، ٣٤٢١ منتج.
- تقوم الشركة بتطبيق قواعد حوكمة الشركات طبقاً للقرارات الوزارية المنظمة لهذا الشأن.